المجتمع المدني كأداة لتعزيز الثقافة السياسية في الجزائر

الاستاذ بن عيسى محمد علي

طالب دكتوراه

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر

ملخص:

أضحى المجتمع المدني اليوم أحد أهم أوجه الديمقراطية في العالم، كونه يعبر عن مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية، وفسح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة مختلف انشطتهم وطرح أفكارهم وإبداء آراءهم وتوجهاتهم من خلال ممارسة مختلف الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تطوير الفرد والمجتمع والدولة ككل في مختلف المجالات سواء سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية فالمجتمع المدني يعتبر اهم اداه يتم من خلالها تفعيل عملية المشاركة السياسية التي تعد أهم مؤشر على وجود التواصل بين النسق السياسي والاجتماعي، والوصول إلى تحديد دور المجتمع المدني في تكريس القاعدة التي تقوم عليها الرشادة السياسية والتي تتجسد في قيم الثقافة السياسية.

Abstrac:

Today, civil society has become one of the most important aspects of democracy in the world, as it reflects the extent of the state's openness to individual freedoms, and given the way for members of society to practice their various activities and present their ideas and express their opinions and orientations, through the practice of various activities that would contribute to the development of the individual, society and the state As a whole in various fields, whether political, social, economic or cultural, civil society is considered the most important tool through which the process of political participation is activated, which is the most important indicator of the existence of communication between the political and social system, and access to defining the role of civil society in devoting a The base upon which the political rationalization embodied in the political culture of values .

مقدمة:

أمام الواقع العملي الذي احتله المجتمع المدني كطرف فاعل وأساسي في تعزيز الثقافة السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار السياسي للمجتمعات، وقدرته على إحداث التغيير الاجتماعي وتكريس الفعالية السياسية والانتقال بالأفراد من الانكفاء بالذات إلى أفراد قادرين على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمتع بحقوقهم في المشاركة السياسية والاجتماعية وتفعيلها، وفي ضوء ماتشكله الثقافة السياسية من اهمية للمجتمع المدني المشارك في بناء الديمقراطية وترسيخ مبادئها وتحقيق التنمية والحث على التمتع بحقوق المواطنة، سنحاول البحث في هذه الورقة على دور المجتمع المدني كأداة لتعزيز الثقافة السياسية في الجزائر لفهم العلاقة القائمة بينهما في جانبها النظري والواقعي.

وللإجابة على هذه الاشكالية قسمنا دراستنا الى ثلاثة مباحث هم على التوالي:

المبحث الاول: الاطار النظري الذي يتضمن كل من مفهوم الثقافة السياسية والمجتمع المدني والمشاركة السياسية.

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية.

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في تفعيل الثقافة السياسية.

مفهوم الثقافة السياسية :

يرى المهتمون والدارسون ان هناك نحو ثلاثون تعريف لمفهوم الثقافة السياسية حيث انها تندرج ضمن التصنيفات التالية1:

*التعريفات السيكولوجية : والتي يمثلها كل من بارسونز ومشليز و الموند وفيربا وهي تنظر الى الثقافة السياسية على انها تمثل مجموعة من التوجهات نحو الموضوعات السياسية .

*التعريفات الشاملة :وتضم محاولات تعريف الثقافة السياسية على انها تمثل التوجهات نحو الموضوعات السياسية بالإضافة الى السلوك الظاهر والباطن غير ان المشكلة هنا تكمن في كيفية تحليل العلاقات بين التوجهات والسلوك.

*التعريفات الموضوعية : وهي التي تنظر الى الثقافة السياسية على انها تلك المستويات المحددة للسلوك المقبول من الافراد داخل اي نسق سياسي .

*التعريفات الغائية : وهي تتصور الثقافة السياسية كبناء افتراضي يستخدم لأغراض تحليلية مثال ذلك وصف نمط او نموذج معين للثقافة السياسية يتسق مع طريقة معينة لأداء الوظائف السياسية ويمثل في هذه الحالة نموذجا مثاليا2.

والواقع ان القيمة الحقيقية التي تنطوي عليها محاولات تحديد مفهوم الثقافة السياسية بغض النظر عن اتجاهات التعريف تتمثل في ان المفهوم في حد ذاته يمثل اداة تصويرية مفيدة في تطوير تصورنا نحو العلاقة بين القيم وسلوك الافراد وبينهما وبين اسلوب عمل النظام السياسي ككل، اذ تختلف الاتجاهات من حيث عمق المعتقدات والرغبة في التصرف على ضوئها وكذلك يرتبط بطبيعة المسائل السياسية في حد ذاتها حيث ان هناك ما يمكن وصفه بالإطار البنائي للسلوك السياسي الذي يشمل الثقافة والتنظيم والذي يمكن من خلاله تفسير اوجه هذا الاختلاف بين انماط السلوك السياسي.3

كما تعرف التفافة السياسية على انها الخصائص التي تكون معروفة لدى مجموعة معينة من الناس التي يتم تحديدها من خلال اللغة والدين والعادات والتقاليد، لهذا تتصف الثقافة السياسية في اي مجتمع بكونها ذات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طابع جماعي له نتاج غير مادي للأفراد الذين عاشوا في بيئة واحدة لفترة طويلة من الزمن.4

ولقد عرفها مالك بن نبي على انها مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ ولادته كرأسمال اولي في الوسط الذي ولد فيه وان هذا المحيط هو الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته5.

ولقد عرفها ادوارد تايلور بوصفها اسلوب حياة وليس علما حيث قال ان الثقافة هي ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعرف والعادة وكل المقومات الاخرى التي يكتسبها الانسان كعضو في المجتمع وهذا ماذهب اليه ايضا "روبرت بريستد Roobert Bristede" مفاده ان الثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه او نقوم به ونمتلكه كأعضاء في المجتمع.

واعتبر" الموند" ان اي ثقافة لابد من ان تشتمل على ثلاث محددات6:

- محدد معرفي ويرتبط اساسا بمعارف الفرد عن النظام السياسي كنتيجة للتربية والتعليم

- محدد عاطفي ويعني الادراك اليومي لطبيعة العلاقات الاجتماعية في ظل التبادل، الاتفاق ، النزاع

- محدد تقييمي ويمثل قدرة الافراد على تقديم الاحكام والآراء عن عمل النظام السياسي.

- مفهوم المجتمع المدني:

لقد حظي مفهوم المجتمع المدني باهتمام خاص من قبل الباحثين على مختلف توجهاتهم وتياراتهم الإيديولوجية والفكرية، وقد كانت لكل منهم وجهته ونظريته الخاصة، لكنها تصب أساسا في فكرة واحدة مفادها أن هذا المجتمع يتوسط المجال الممتد بين الأسرة كمؤسسة اجتماعية والدولة كمؤسسة سياسية سلطوية، وفي هذا الصدد فإن المجتمع المدني وفق لأفكار "هيجل "عرفه على أنه يتموقع بين الأسرة والدولة وهو يتكون من التنظيمات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة.7

ويعرفه "أنطونيو غرامشي" بأنه مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تحقق التوافق حول المجتمع السياسي وبالتالي تهدف الى هيمنة مجموعة إجتماعية على المجتمع، هذه التنظيمات والمؤسسات هي الكنيسة والنقابة والمدرسة وغيرها.8

وجاء تعريف للمجتمع المدني في ندوة المجتمع المدني التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 على أنه يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في إستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أعراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في ذلك اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهدف الى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة.9

تعريف إجرائي:

المجتمع المدني هو تلك التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية، وتمارس مهام ووظائف نبيلة بوسائل وأساليب مختلفة وتعمل بصورة مستقلة عن الدولة، وتهدف إلى تحقيق مصالح ومنافع الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع، ونشر الوعي في بلورة ثقافة سياسية تسهم في ايجاد الحلول لمختلف القضايا المطروحة والمساهمة في معالجتها.

مفوم المشاركة السياسية :

تعد المشاركة في الحياة العامة حق لكل مواطن في بلاده، سواء أكانت مشاركة تتعلق بالحياة

السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، لأن ميزة هذه الحياة تنعكس على أوضاع الفرد المعيشية إما إيجابا أو سلبا ولأن كل فرد في الدولة له الحق بأن يعلم بما يجري في هذه الأخيرة من شؤون تتصل بالمصلحة الجماعية التي عليه أن يسهم فيها بقدر ما تتيح له قدرته ومواهبه فإن المشاركة السياسية تعتبر أهم صورة من صور المشاركة في الحياة العامة10.

فهي تمثل أرقى تعبيرات الديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة الافراد في التصرف في القضايا المدنية أو الحي أو المؤسسة، وتعتبر فضلا عن ذلك من الآليات الضرورية للتعبير عن إرادتهم وتكريس سيادة الشعب.

ويتخذ مصطلح المشاركة السياسية عند العديد من الباحثين صيغا ومضامين عديدة، فهي تعني

عند " لوسيان باي وألموند " :مساهمة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية، وأن أزمة المشاركة تتجه نحو تحقيق الديمقراطية باشتراك الجماهير في العمل السياسي.

يرى "جرينت بارى": ان المشاركة السياسية لها ثلاث أوجه:11

*أسلوب المشاركة: والمقصود هنا هو الشكل الذي تتخذه سواء كان شكل المشاركة رسمي او غير رسمي.

*كثافة المشاركة: وهى تعنى قياس عدد الأفراد المشاركين في أنشطة سياسية معينة وكيفية مشاركتهم.

*نوعية المشاركة: تعنى درجة الفاعلية التي تحقق المشاركة وتتطلب قياسها على اثر يسيطرون على السلطة ووضع السياسة العامة.

اما "صمويل هينغتون" فينظر اليها انها النشاط الذي يقوم به الافراد من اجل التأثير في عملية صنع القرار السياسي كونها مخرجا يترجم مطالب الافراد الذين يقدمون على المشاركة السياسية.

ومن خلال التعاريف السابقة فإن المشاركة السياسية هي: العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوره في إدارة وتوجيه العملية السياسية بشكل يتفق مع أهداف ومصالح مجتمعه، ويعبر عن آراءه واتجاهاته التي كونها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبر أساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تخضع لها داخل المؤسسات الاجتماعية المتعددة، وهذه المشاركة تتم من خلال أنشطة عديدة منها: الترشح في الانتخابات والتصويت فيها والاشتراك في الندوات والمناقشات السياسية.

- دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية:

تتوقف دوافع المشاركة السياسية إلى حد كبير على كمية ونوعية المواقف السياسية التي يتعرض لها الفرد، فكلما كثرت وتنوعت هذه المواقف ازداد احتمال مشاركته في العملية السياسية وازداد عمق ومدى هذه المشاركة والعكس صحيح،12 غير أن التعرض لهذه المواقف لا يكفي لوحده لدفع الفرد إلى المشاركة وإنما يلزم أيضا أن يكون الفرد نفسه على قدر مقبول من ثقافة سياسية ووعي وإدراك لمعطيات الحياة السياسية ومتغيراتها ومن هنا يبرز الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني، ويتمثل هذا الدور في عملية المشاركة من خلال تعميق شعور المواطنين بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، ومن خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من الانتخاب والمناقشة للأحداث العامة والاهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة السياسية.13

كما يعمل المجتمع المدني على إطلاع المواطنين الناخبين بحقوقهم وواجباتهم الإنتخابية، وكذا إعلامهم بالمواعيد الانتخابية واجراءاتها، وإطلاعهم على مختلف البرامج المطروحة والمرشحين وبهذا يحث المجتمع المدني على المشاركة بطريقة إيجابية وفعالة14.

ولقد تدعم دور المجتمع المدني ومنظماته بالجزائر في المشاركة السياسية بوجود عدة تحولات

مساعدة مهمة منها: ملائمة الإطار القانوني والتشريعي المنظم للحياة السياسة، والتحول نحو الديمقراطية الجاري حاليا في الجزائر، والذي يعتبر كخطوة متقدمة لتوسيع المشاركة السياسية المرتبطة فعلا بإنشاء وتعدد المؤسسات التي تعزز المسار الديمقراطي، كالأحزاب، وجماعات الضغط، وجماعات المصالح التي تعمل كوسيط بين المواطن والدولة، وهذا خاصة بعد إقرار التعددية السياسية في دستور فيفري 1989 حيث نصت منه المادة (42) في الحق بإنشاء الأحزاب السياسية، كما نصت المادة (41) على حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والتنظيمات للمواطن، ومن خلال إقرار الدستور لمنظمات المجتمع المدني فهو يساهم في تعزيز المشاركة في الشؤون العامة.

ولقد شهدت الجزائر منذ التسعينات ميلاد عدد كبير من جمعيات المجتمع المدني والتي

توجهت مجالات تدخلها اهتمامها في تمكين الأفراد من التعبير عن مصالحهم ورغباتهم ومعتقداتهم، وتهيئة الفرصة أمامهم لكي يبدوا آراءهم فيما تتخذه الحكومة من قرارات، أو فيما يطرح من برامج وسياسات، بالإضافة إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدفاع عن حقوقهم، خاصة حقوق المرأة، ولقد أحصت وازرة الداخلية والجماعات المحلية اكثر من 93652 الف جمعية معتمدة من طرف الدولة ناشطة على المستويين الوطني والمحلي، حسب العملية التي أعلنت نتائجها وزارة الداخلية في 2012 والتي كان هدفها تعزيز المشاركة السياسية وتوسيعها15.

جدول يوضح تطور هيئات المجتمع المدني في الجزائر:

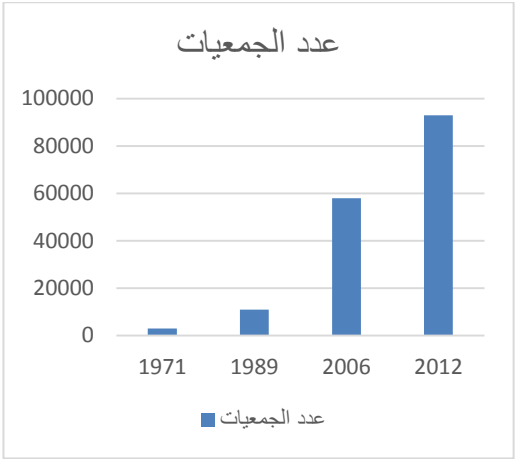

جدول يبين قوانين وعدد هيئات المجتمع المدني في الجزائر:

المصدر من اعداد الباحث

قانون الجمعيات	السنة	نوعية	عدد الجمعيات
1901 إلى 1971	ألغي في 1971	اغلبها جمعيات رياضية ودينية	3000
سنة 1987 قانون 87-15	1987	دينية رياضية جمعية أولياء التلاميذ	11000
1988 قانون 90-31 إلى غاية 2006	1989 ظهر بعد احداث أكتوبر 1988	جمعيات ذات طابع سياسي ومدني	
قانون 90-13	2006	جمعيات ذات طابع سياسي ومدني	58000
قانون 12-06	2012	جمعيات ذات طابع سياسي ومدني	93000

لكن وبالرغم من المكانة القانونية التي اكتسبتها الجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي من خلال المادتين (39) و(40) من دستور فيفري 1989 وبروز ذلك بصورة اكثر تنظيما في دستور نوفمبر 1996 فانه لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني بالمفهوم النظري كونه يفتقر الى الاستقلالية والفعالية16، وهذا راجع الى مجموعة العوامل القانونية والسياسية والاقتصادية المتأثرة في الاساس بالمسوغات الثقافية الذي يعود في الاساس الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشوش وتحيز الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة التي تؤمن بالمركزية في صنع القرارات التي ترى ان وجود مجتمع مدني قوي وفعال هو تهديد لها ولمصالحها وعليه وجبت مراقبته والسيطرة عليه،حيث احتكرت الدولة المجال السياسي وسيطرت على المجتمع المدني بمؤسساته لذلك لم نعرف في الجزائر على حد تعبير "ألفرد ستيفان" ما يعرف بالإدماجية المجتمعية " Societal Corporation" التي تعمل على قيام وتاسيس مؤسسات المجتمع المدني تلقائيا وباستقلال عن الدولة، وعلى العكس من ذلك فقد عرفنا ادماجية الدولة" State Corporation " اي تحكم الدولة في انشاء هذه المؤسسات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية، كآلية للرقابة ووسيلة للإخضاع وفرض الطاعة هدفها طمس المجتمع المدني.17

إضافتا الى الاحداث التي عرفتها الجزائر وفرض قانون الطوارئ الذي قيد العمل الجمعوي فالبرغم من التطور الكمي والكيفي لهذه المؤسسات التي تعطي تصورا ايجابيا على هيئات المجتمع المدني إلا أن القراءة الكمية لا تعكس بالضرورة ما هو موجود على ارض الواقع وغير كافية لتعكس مدى قوة او ضعف منظمات المجتمع المدني وعليه يجب دراسة التطور الكيفي الذي يعتبر اهم مؤشر لقياس مدى فاعليتها،حيث اكد الواقع ان اغلب هذه المنظمات غير فاعلة في التعبئة الجماهيرية التي تبلور مفهوم المشاركة السياسية كونها لم تستطع التكيف مع متطلبات البيئة الداخلية ومستجداتها وتحولها في العموم الى جماعة مصالح آنية محتفظة بأهداف معينة لا تتماشى والنمط الثقافي السائد.

كما ان التكيف الوظيفي لمؤسسات المجتمع المدني لا يكفي وحده للحكم على مدى قوتها وتأثيرها، اذ يجب الاخذ بعين الاعتبار التكيف الزمني للمنظمة وقدرتها على الاستمرارية التي تساهم في تطورها وتعزز من مصداقيتها، إلا ان ما نلاحظه في الجزائر ان الكثير من منظمات المجتمع المدني سمتها الغالبة هي المرحلية ولعل ذلك مرده الى مجموعة من الاسباب اهمها: العراقيل الادارية،المركزية،الامكانات المادية للجمعيات، الظروف الامنية التي مرت بها الجزائر بالإضافة الى الناحية التنظيمية حيث ان حداثة التجربة لدى غالبية مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر لم يسمح لها بخلق بنية تنظيمية متعددة المستويات، ناهيك عن الصراعات التي عرفتها هذه المنظمات وكان اغلبها لأسباب شخصية.18

تتميز مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر بعدم الثبات والاتساق الداخلي وهذا راجع الى غياب ثقافة تكافؤ الفرص داخل مراكز اتخاذ القرار وكذلك غياب الثقة والتجانس بين اعضاءها

من جهة وبين باقي المواطنين من جهة اخرى وبالتالي سيادة عقلية الهيمنة والتسلط والتفرد في صناعة القرارات.

- دور المجتمع المدني في تفعيل الثقافة السياسية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الديمقراطية كبنية وآلية وممارسة، تركز على مفهوم المشاركة السياسية، إذ لا يمكن أن تبنى الديمقراطية في أي بيئة اجتماعيه، بدون مشاركة سياسية مجتمعية فاعلة، لأن مستوى المشاركة هو الذي يحدد مستوى الديمقراطية، كما أن توسع دائرة المشاركة السياسية في الفضاء الاجتماعي يمثل أحد التغيرات المهمة في الوعي الديمقراطي في المجتمع، لذا فإن الوعي الديمقراطي بحاجة إلى ثقافة سياسية تدفع المجتمع المدني وتحفزه بكل فئاته و شرائحه و أجياله إلى المشاركة السياسية وشؤون إدارة الشأن العام، من هنا فإن إنجاز ديمقراطية في البناء الاجتماعي السياسي يحتاج إلى ثقافة سياسية تحفز الناس للمشاركة في هذا المضمار وتدفعهم بشكل ذاتي إلى تحمل المسؤولية العامة والمشاركة بحيوية وفعالية في الشأن السياسي.19

فالثقافة السياسية تمثل المادة الخام التي تشكل الوعي السياسي الذي يطبع فهم وإدراك الافراد للواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لمجتمعهم، وقدرتهم على التصور الكلي لهذا الواقع المحيط بهم، ممايساعدهم عل بلورة اتجاهات سياسية ويدفعهم بالتالي إلى المشاركة السياسية.

إلا أن مضمون الثقافة السياسية من هذه الاتجاهات السياسية والقيم والمعارف السياسية والسلوك السياسي والاجتماعي لايمكن انتشارها بين أفراد المجتمع إلا عن طريق قنوات المجتمع المدني فتجسيدها وترسيخها تكون مؤسسات المجتمع المدني مسؤولة عنها،20 وهذا كله في نطاق أدواره ومجالاته من خلال توسيع نطاق المشاركة السياسية والاجتماعية، ومعالجة التحديات والأزمات و متطلبات التنمية والتحديث بمعيار المصالحة الوطنية، وتأصيل الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية، من خلال برامج التعليم والإعلام، ونشر ثقافة حقوق الإنسان...الخ.

حيث أن المجتمع المدني يشكل الفضاء الذي تستطيع الثقافة السياسية أن تقوم بأدوارها ووظائفها من خلاله.

وعلى أساس الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تكريس قيم الثقافة السياسية التي تقوي روابط الاتصال بين المواطنين والعملية السياسية، يتضح مدى أهمية هذه المؤسسات وتتضح الحاجة إليها لدعم الثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان ، أين تأثرت السلطة بكافة الوظائف الاجتماعية وأضعفت وظائف المجتمع المدني، ونشر قيم التبعية والتسلط، الأمر الذي أدى إلى القضاء على المبادرات الفردية وتحويل كل الوظائف الاجتماعية إلى أجهزة بطيئة الحركة عديمة المبادرة.21

لكن في ظل حكم راشد ورشادة سياسية التي تقوم على المشاركة السياسية والمبادرات الفردية فإن هذه المجتمعات تحتاج إلى ثقافة سياسية داعمة، تدعم قيم الديمقراطية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشجع المشاركة الشعبية الواسعة في العملية السياسية عن طريق قنوات المجتمع المدني.

فمؤسسات المجتمع المدني تعمل على تكريس الثقافة السياسية من خلال توجيه سلوك الأفراد واختياراته السياسية، وتحديد تعرفه ووعيه بالحقوق والواجبات التي يتمتع بها في إطار منظومة القيم والمعايير السائدة في المجتمع،كما تعمل على دمج أفراد المجتمع من الانصهار الاجتماعي والوطني وتعزيز مبدأ المواطنة المتساوية، حيث تكون المساواة في الحقوق والواجبات نصا وعملا هي البارزة في الحياة اليومية22.

خاتمة:

ان بناء مجتمع مدني الذي له من القوة ما يمكنه من التغيير يرتبط في الاساس بطبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، حيث تكون هذه الثقافة هي المسؤولة على القيم التي توجه سلوك الافراد حكاما ومحكومين، فمؤسسات المجتمع المدني ستظل غائبة ومغيبة كونها تابعة في توجهاتها وتحولت في جوهرها الى جماعات مصالح تخدم التوجه المخطط مسبقا وسلفا سواء كان من قبل القائمين على هيئات المجتمع المدني او خدمتا لتيارات سياسية تسعى الى الحفاظ على مكاسبها، لذلك يمكن القول ان ازمة المجتمع المدني في الجزائر هي ازمة ثقافة سياسية في المقام الاول، ولايمكن بأي حال من الاحوال ان يتعزز دور المجتمع المدني إلا بتعزيز التوجهات والقيم التي تبلور وتجسد ثقافة سياسية يمكن من خلالها الرقي بالعمل الجمعوي والسلوك السياسي الذي يكرس مبدأ التعاضد والتعاون في شتى مجالات الحياة.

التهميش:

1. Pareson & E.shill.Toward a General theory of action.New York.1962.pp55-ff 1
2. محمد الجوهري،الثقافة والحضارات ،اختلاف النشاة والمفهوم،القاهرة ،الدار المصرية اللبنانية ،2009.ص238
3. عبد الغفار شاد محمد،ديمقراطية الثقافة السياسية،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993،ص119 3
4. دوني كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة : قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2012 ، ص111 4
5. مالك بن نبي ،شروط النهضة ،ترجمة عبد الصبور شاهين،سوريا،دار الفكر للطباعة والنشر ،1986،ص89 5
6. لاري دايموند، مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت، دار الساقي، ط1 ،1994 ،ص16 6
7. محمد أحمد نايف، العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، الأردن- نموذجا. عمان، دار حامد للنشر والتوزيع،2012،ص11 7
8. أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة: مكتبة السيرة، 2119 ،ص62 8.
9. ثامر كمال محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية، ط1ابوظبي: مركز الإمارات للدراسة والبحوث الاستراتيجية،2012.ص91 9.
10. بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية،ط2،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2004،ص75 10
11. حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي،ط1،الموسسة للدراسات والنشر والتوزيع،2009،ص119 11
12. علي خليفة الكواري وآخرون، مسألة الديمقراطية في الوطن العربي،ط2،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص241 12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13. دندل جبر، التعددية السياسية وتداول السلطة،ط1،الاردن،دار عمان للنشر والتوزيع، 2006،ص195 13
14. سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري،ط2،دار الهدى،دون سنة نشر،ص113 14
15. أمين عواد المشاقبة، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد،الاردن،دار الجامد للنشر والتوزيع، 2012،ص55 15
16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 10-02المؤرخ في 02جانفي ،2012المتعلق بقانون الانتخابات،الجريدة الرسمية 16
17. ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الاردن، دار مجد للنشر والتوزيع،2004،ص214 17
18. عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015،ص194 18
19. على غربي واخرون، تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة ، القاهرة،دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003،ص75 19
20. انظر حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطيعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط9،بيروت،2006،ص11 20
21. احمد رضا،المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،2005،ص119 21
22. توفيق ابهاب الدين، المقاربة القانونية وازمة المجتمع المدني في البلدان العربية ،دار هيما للنشر والتوزيع،2013،ص75 22

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com